الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الفلسطينيون بعد توقيع الاتفاق

يبدو ان ماتم كشف النقاب عنه من المحادثات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى النرويج يشير الى ان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة على وشك تغيير وضعهم القديم حيث يعطى نص مشروع «اعلان المبادىء عن ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت» - الذى وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية يوم ٣٠ اغسطس ونشرته «يدعوت احرونوت» الاسرائيلية باللغة العبرية وجريدة النيويورك تايمز الامريكية غرة سبتمبر - يعطى صورة مزعجة للقوة الاسرائيلية والوضع الفلسطيني وطبقا لهذا الاتفاق، سيتم تشكيل مجلس فلسطينى مؤقت، تراقب وتسيطر اسرائيل على سلطات المجلس بدقة خلال خمس سنوات مع عدم اي اشراف دولى واضح.

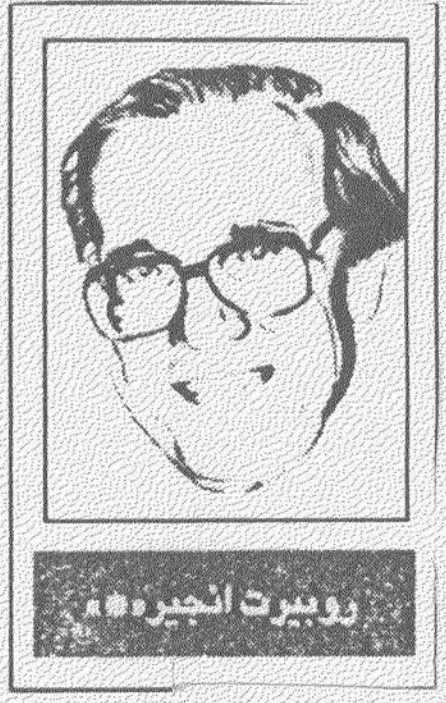

روبيرت انجيره

وستحكم سياسة اسرائيل الخارجية جميع العلاقات بين هذا المجلس والعالم الخارجي، وستراقب اسرائيل الشؤون الامنية الداخلية عن كثب، حتى مع انسحاب واعادة انتشار وحداتها العسكرية ومع تولي قوات الشرطة الفلسطينية مهامها داخل غزة واريحا وسيستخدم الميكانيزم المحلى فى حل النزاعات بين الفلسطينيين وليس الميكانيزم الدولى، وستكون المساعدات الاقتصادية الخارجية لصالح الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل ايضا، وقد لاتشبه شروط التسوية النهائية - التى ستضم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

القدس والحدود ـ الترتيبات المؤقتة بأي حال من الاحوال. وتشمل السلطة التى ستنقل من اسرائيل الى الفلسطينيين مجالات التربية والثقافة والصحة والرخاء الاجتماعى ـ الشؤون الاجتماعية ـ وفرض الضرائب والسياحة. واما المجالات الخارجة عن السلطة الفلسطينية فهى القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الامنية والحدود والعلاقات الخارجية و«القضايا الاخرى المتفق عليها بصورة متبادلة». وبقي التفاوض حول الاتفاق على هيكل المجلس وعدد اعضائه وكيفية نقل السلطة وسلطات المجلس القانونية والتنفيذية والتشريعية وهناك تفاهم خاص فى نهاية الاعلان بأنه ستحاط اسرائيل علما باسماء الفلسطينيين ـ «المأذون لهم» ـ الذين سيتولون المسؤوليات السابق ذكرها آنفا والخاصة بالمجلس. ويبدو ان المعني بالفلسطينيين «المأذون لهم» هم الاشخاص الذين يمكنهم الالتحاق بالشرطة الفلسطينية المقبلة «اولئك الذين يتم تجنيدهم محليا ومن الخارج (الذين يحملون جوازات سفر اردنية ووثائق فلسطينية أصدرتها مصر)». وقد يستبعد هذا الامر العديد من فلسطينيي الشتات. وستجرى الانتخابات الخاصة بالمجلس فى فترة لاتقل عن ٩ أشهر من التوقيع على الاعلان ـ الاتفاق ـ باشتراك الفلسطينيين فى القدس (وليست «القدس الشرقية»). ولايسمح لفلسطينيي القطاع الشرقي للمدينة بالاشتراك فى هذه الانتخابات بموجب اتفاق سيتم التوصل اليه بين الطرفين فيما بعد. وسيشمل هذا الاتفاق اساليب وكيفية الاشراف والمراقبة الدولية للانتخابات وكذلك التفاصيل مثل استخدام وسائل الاعلام اثناء الحملات الانتخابية وفيما يتعلق بالاجزاء الخاصة ـ فى الاتفاق ـ «باعادة انتشار وانسحاب» القوات العسكرية الاسرائيلية. فانه ستكون هناك اعادة انتشار فى الضفة الغربية وغزة الى مواقع خارج المناطق الآهلة قبل اجراء الانتخابات. وفضلا عن ذلك. سيكون هناك انسحاب فعلي لهذه القوات من منطقتى قطاع غزة واريحا بموجب اتفاق سيتم التوقيع عليه فى غضون شهرين من بدء تنفيذ بنود الاتفاق. وسيكتمل هذا الانسحاب خلال ٤ أشهر. وستحل قوة شرطة فلسطينية «قوية» محل القوات العسكرية الاسرائيلية. وستتم عمليات اعادة الانتشار والانسحاب وفقا للسرعة التى يتم فيها تطوير الشرطة الفلسطينية. ولجعل المسائل اكثر غموضا فيما يتعلق بمستقبل وضع جيش الاحتلال الاسرائيلى. الاتفاق ملىء بالعديد من البنود فى هذا الصدد ستكون للجنود الاسرائيليين وكذلك المدنيين منهم حرية استخدام الطرق فى قطاع غزة واريحا (لا توجد أية اشارة فى الاتفاق الى حرية دخول الفلسطينيين الى اسرائيل). وستستمر اسرائيل فى القيام ليس فقط بمسؤولية الامن الخارجي بل ايضا «الامن الداخلى والنظام العام» بالنسبة للمستوطنات والاسرائيليين الآخرين الذين يقيمون فى المناطق الفلسطينية. وسيتولى اعضاء لجنة اتصال فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة الاشراف على مجمل عملية الانتقال وتسوية النزاعات والتوصل الى القرارات بـ «الاتفاق». وتتكون اللجنة من اعضاء الطرفين بالتساوى. وفى حالة تطور وتفاقم النزاعات. فإما أن تتولى اللجنة المشتركة حلها. أو أن تحل عن طريق آليات اخرى يتفق عليها الطرفان. وعندئذ يقوم الطرفان بتشكيل لجنة تحكيم. ولاتوجد آليات دولية فى الاتفاق لحل النزاعات. وكما سبق ذكره. هناك اشارتان فقط الى المجتمع الدولى ماعدا التنمية الاقتصادية ويتعلق ١٠٪ من الاتفاق بالتعاون الفلسطيني ـ الاسرائيلى فى مجال التنمية الاقتصادية. والتعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية. وكانت «خطة مارشال» القضية الاخيرة التى جاءت فى الاتفاق. ومن الواضح ان الاطراف التى كتبت نص الاتفاق تتوقع تدفق مساعدات اقتصادية دولية كبيرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب الترتيبات المؤقتة كما انه من الواضح ان اسرائيل تعتقد بأنها ستحصل على حصتها من هذه المساعدات الاقتصادية. وتعد جميع البرامج الاقتصادية فى الاتفاق مشروعات فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة. وفى الحقيقة. تهدف التنمية المالية والبرامج الاقتصادية الى تشجيع الاستثمارات الدولية فى الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل ايضا وستبذل الدول الصناعية الغربية الكبرى السبع ـ الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وايطاليا وكندا ـ جهودا متعددة الاطراف للنهوض بهذه البرامج فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللمنطقة بصورة عامة بما فيها اسرائيل. وستطلب اطراف الاتفاق من الدول السبع الكبرى السعي الى اشتراك «اطراف اخرى مهتمة» ـ بما فيها منظمة الدول الغربية الصناعية والدول العربية والمؤسسات الاقليمية واعضاء بعض القطاعات الخاصة ـ الاشتراك فى هذه البرامج التنموية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية